رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد (2058) السنة الثامنة - الاربعاء (2) آذار 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

محاربة الفساد .. ماركة الاحتجاجات العراقية

□ متابعة / المدى

بالرغم من تعدد المطالب التي نادى بها المتظاهرون في عموم المدن العراقية في الأيام الأخيرة، ركزّت أغلب الشعارات التي رفعت في التظاهرات على أهمية محاربة الفساد والقصاص من المفسدين وحماية المال العام من السرقة.

ويقول مراقبون إن هذا التوجه الجمعي ناتج من استفحال عمليات الرشوة والفساد وانتشارها في أكثر دوائر ومؤسسات الدولة بشكل علني، فيما يزداد عدد الفقراء وتفتقر المدن والقرى العراقية إلى ابسط الخدمات، ويشير الكاتب والإعلامي صلاح حميد لإذاعة العراق الحر إلى أن وجود سخرية ممزوجة بالألم انعكست في شعارات وعبارات المحتجين، فهناك من رفع عبارة ساخرة تقول "نريد وزراء من بنغلادش لان عندهم ضمير" في إشارة إلى غياب الضمير المهني والنزاهة عن بعض الوزراء والمسؤولين العراقيين، وهناك من كتب "يا حكومة كافي بوك راح نبلغ الشرطة"، وهي عبارة ساخرة من حالة السرقة العلنية اغلب الأجهزة الحكومية.

ويجد صحفيون عراقيون إن المطلب الأكثر حضوراً في شعارات المحتجين هو محاربة الفساد وكشف ملفات المتلاعبين بالمال العام، وقد تنوعت الشعارات بين الجادة والساخرة.

□ التفاصيل ص٢

مصادر: التوافق السياسي يعرقل الإصلاح

كتل حكومة الشراكة تساوم بملف المحافظين لتمييع مطالب إقالتهم

□ بغداد / داود العلي

كشفت مصادر سياسية عراقية أن كتلا مشاركة في السلطة تستثمر ملف الاحتجاج على المحافظين للتسقيط السياسي.

وأوضح المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن كتلة يتعرض محافظ ينتمي لها إلى ضغوط شعبية بهدف الإقالة ترفض وتدعو كتلا أخرى إلى إقالة محافظيها من باب المساومة.

وقال المصدر إن رئيس الوزراء لا يستطيع اتخاذ إجراءات حاسمة على صعيد إقالة المحافظين لأنه محكوم بالتوافقات السياسية.

وينوي نواب عراقيون طرح مشروع لإقالة المحافظين الذين فشلوا في توفير الخدمات لمحافظاتهم تلبية لمطالب المتظاهرين الذين اشتركوا في تظاهرة جمعة الغضب.

لكن خبراء في القانون ومحللون سياسيون يرون أن الإرباك الذي تعاني منه القوانين في العراق انعكس بشكل سلبي على عمل الحكومة وعلى أدائها في مجال الخدمات.

من جانبه، أكد القيادي في المجلس الأعلى عامر ثامر انه بإمكان رئيس الحكومة الضغط على البرلمان من اجل حل مجالس المحافظات وبالتالي تسهل عملية التخلص من المحافظين المقصرين.

لكنه استبعد أن يتمكن الفرقاء بسبب المصالح الضيقة ومن الشروع سريعاً باتخاذ مواقف جريئة إزاء المحافظين.

وشهدت معظم المحافظات تظاهرات غضب شعبي انطلقت الجمعة أدت إلى إعلان محافظ البصرة وعدد من المسؤولين المحليين في الانبار استقالاتهم ومحافظ بابل رضوخاً لطلبات المتظاهرين، ولم تفلح تظاهرة بغداد في إقصاء محافظها صلاح عبد الرزاق الذي ينتمي إلى حزب الدعوة.

في المقابل، طلب رئيس الوزراء نوري المالكي، من محافظ نينوى أثيل النجيفي بتقديم استقالته، بينما رفض الثاني الطلب وقال "لن أتخلى عن قيادة محافظة نينوى بسهولة".

ودعا المالكي محافظ نينوى إلى تقديم استقالته أسوة بمحافظي البصرة وبابل واسط وتلبية لمطالب المتظاهرين.

وقال النجيفي في كلمة ألقاها أمام متظاهرين في ساحة السجن القديم بالموصل إن المحافظة تعرضت إلى ما وصفها بالمؤامرة.

أما في بغداد، فقد أكد رئيس مجلس محافظة بغداد أن الدعوة إلى حل مجالس المحافظات وإجراء انتخابات جديدة "غير دستورية وغير قانونية"، مطالبا الجهات التشريعية والتنفيذية بالتصدي للأزمة.

وقال كامل الزيدي لوكالة السومرية نيوز إن "الدعوات إلى حل مجالس المحافظات غير دستورية وغير قانونية"، مبينا أن "أغلب طلبات ومشاكل المتظاهرين هي طلبات اتحادية، حيث تضمنت الطلبات توفير البطاقة التموينية وتحسين واقع الكهرباء، فضلا عن توفير التعيينات".

وكان رئيس الحكومة تعهد في بيان له، السبت الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد في الـ٢٥ من شباط الماضي، في حين أكد أن حكومته ستحقق في الخروق الأمنية التي شهدتها تلك التظاهرات، وأشاد بالإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية حيال التظاهرات.

□ طفلة عراقية في الزعفرانية حيث يسكن ذووها في بيوت الصفيح.. أ.ف.ب

عراقية تتحدى "الذكورية" من أثير إذاعة في بيجي

□ متابعة / المدى

في مجتمع قادته عادة من الرجال تتحدى صحفية عراقية القيود الاجتماعية والتقاليد العشائرية.

منال العلي ترأس محطة إذاعية في بلدة بيجي المعقل السابق لتنظيم القاعدة.

وتعترف منال التي تقود طاقما من ثمانية رجال وتقدم عددا من البرامج الإذاعية بصعوبة دورها.

وتقول منال "أن تكون إعلاميا هذا أمر شاق جدا. وان تكون مسؤولا عن مؤسسة إعلامية تقوم بتأسيسها من الصفر وتبدأ تتعب عليها وتحقق نجاحا هذا أمر في غاية الصعوبة. وان كان هذا العمل مناط بامرأة فانا لا اعتبره معجزة في هذا الوقت لكن المرحلة التي يمر بها العراق والمكان الذي أنشأت فيه الإذاعة في قضاء بيجي في محافظة صلاح الدين يتميز بالواقع العشائري فالمرأة مكانها البيت".

ومنذ عام ٢٠٠٣ أصبحت الآراء الإسلامية المحافظة أكثر تأثيرا وتراجع دور المرأة في الحياة العامة في العراق. وتعرف منال إن الناس لا يتقبلون بسهولة عملها خارج منزلها وتعاملها مع الرجال في مواقف عامة.

□ التفاصيل ص٣

لن يحدث هذا دون قرار برلماني

المفوضية تشترط تعديل القانون لإجراء انتخابات مبكرة

□ بغداد / أياس حسام الساموك

أكدت المفوضية العليا للانتخابات أن إجراء انتخابات الأقضية والنواحي يحتاج إلى تعديل قانون الانتخابات، مشددة على إمكان إجرائها بعد ١٨٠ يوماً في حال تلقيها إشعاراً من مجلس النواب يقضي بحل جميع المشاكل العالقة.

رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري قال في تصريح لـ"المدى" إن الحديث جرى في هذه الفترة عن قضيتين الأولى كانت عن انتخابات الأقضية والنواحي، أما الأخرى الانتخابات المبكرة لمجالس المحافظات.

وعن الأولى قال الحيدري إن قانون مجالس المحافظات ينص على إجراء انتخاباتها بعد ٦ أشهر من إجراء انتخابات مجالس المحافظات، مشيرا إلى أن المفوضية قامت في سنة ٢٠٠٩ بإرسال طلب إلى مجلس النواب لمعرفة الحلول لبعض المشاكل التي لا تستطيع المفوضية معالجتها.

وأوضح رئيس المفوضية العليا أن من بينها هو اعتماد المفوضية على قاعدة بيانات وزارة التجارة من خلال البطاقة التموينية، موضحا أن البيانات التي توفرها الأخيرة على مستوى المحافظة لا الأقضية والنواحي، مبينا أن هناك مشكلة أخرى وهي الحدود الإدارية المتداخلة بين الأقضية والنواحي فضلا عن مشكلة المناطق المتنازع عليها، مستدركا بالقول كان من المؤمل أن تنتهي هذه المشاكل مع إجراء عملية الإحصاء السكاني إلا أن هذا الأمر لم يحدث فضلا عن أن مجلس النواب هو الآخر لم يجب على طلب المفوضية هذا كونه لا يملك الحلول اللازمة.

وتابع الحيدري أن المفوضية تمكنت من معالجة ٨٠ بالمئة من المشاكل المذكورة ولم يتبق إلا القليل، سيما تعديل قانون مجلس المحافظات، فهنالك فقرة تشير إلى أن الاعتماد على قواعد البيانات يكون في المحافظة التي يقع فيها القضاء أو الناحية وهو أمر قد يكون غير صحيح كون اغلب المحافظات سوف لن تعطي التفاصيل عنها بالشكل الصحيح وتعمل على المبالغة في الأرقام التي تدلي بها، وبالتالي تستطيع المفوضية الاستعانة بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في حال لديها إعداد تقريبية لساكن الأقضية والنواحي وتجري الانتخابات بالشكل الطبيعي.

□ التفاصيل ص٢

كتاب اليوم

2 عدنان حسين
3 علي عبد السادة
4 يوسف المحمداوي
6 حازم مبيضين
11 هاشم العقابي
12 علي حسين

١٥ اسماً للمناصب الثلاث

رئيس الحكومة لا يزال يدرس مرشحي الأمن

□ متابعة / المدى

أكد قيادي في ائتلاف دولة القانون أمس الثلاثاء، على أن رئيس الحكومة نوري المالكي يدرس حاليا السير الذاتية لأكثر من عشرة مرشحين للوزارات الأمنية، للخروج بأسماء تنال قناعته وتقديمهم لمجلس النواب للتصويت عليهم.

وقال خالد الأسدي لوكالة كردستان للأنباء إن "المالكي يدرس حالياً السير الذاتية لأكثر من عشرة مرشحين لشغل الوزارات الأمنية الثلاث (الداخلية، والدفاع، والأمن الوطني)". وأضاف الأسدي، القيادي في حزب الدعوة الإسلامية أن "رئيس الحكومة يحرص على الانتهاء من ملف الوزارات الأمنية بأسرع وقت ممكن والخروج بأسماء مهنية لإدارة هذه الوزارات الحساسة". يشار إلى أن القيادي في التحالف الوطني حيدر العبادي كشف أمس عن وجود ١٥ مرشحاً للوزارات الثلاث بواقع خمسة لكل منها.

□ التفاصيل ص٣

ضوابط جديدة لتعيين خريجي الكليات والمعاهد

□ متابعة / المدى

أعلنت وزارة التربية عن أن الضوابط الجديدة التي وضعتها الوزارة للقبول والتعيين شملت خريجي الكليات الساندة والجامعات الأهلية والمعاهد.

وقال وزير التربية محمد تميم في مؤتمر صحفي عقده بمقر مجلس الوزراء ببغداد إن "وزارة التربية وضعت لهذا العام ضوابط جديدة للتعيين وتم إرسالها إلى المديرية العامة في بغداد والمحافظات ارتكزت على مبدأ رئيسي وهو القرعة".

وأوضح أن "المبدأ الثاني وهو أن توزع الدرجات على مستوى الناحية والقضاء ومركز المحافظة وتذهب درجات الناحية المعنية بالتعيين وتحدد من قبل الوزارة وفق معيار وحاجة هذه الناحية من المعلمين والمدرسين".

وأوضح تميم أنه "لا يمكن للمديرية العامة في المحافظات أن تتدخل بحصة ناحية من النواحي التابعة لها ضمان لعدم تركيز التعيين في مكان وترك الأماكن الأخرى".

وأضاف "تم شمول خريجي الكليات الساندة مثل الآداب والعلوم والزراعة والكليات الأخرى وجميع حملة البكالوريوس بما يتعلق بالمدرس الجامعي"، منوها إلى انه "توسعنا في آلية قبول المتقدمين للتعيين وأيضا عالجنا قضية العمر وخريجي المعاهد والكليات المسائية والأهلية وتم شمولهم بضوابط التعين لهذا العام".

وأشار تميم إلى أن "هذه الضوابط وضعت للتعيين عندما وجدنا ضرورة بتغيير هذه الضوابط وقبول الطلبات لجميع من يتقدم للتعيين".

وبشأن رواتب المدرسين والمعلمين قال تميم انه تقرر منح مخصصات إضافية.

يشار الى ان اعدادا كبيرة من الخريجين تشكو من غياب الخطط الحكومية الواضحة لاستيعابهم وزجهم في العمل التنفيذي.

مرصد صحفي يشكو "ازدواجية السلطة"

البرلمان يوجه بعرض عقود الحكومة على الرأي العام

□ بغداد / زينب صنكور

كشف عضو لجنة الثقافة والإعلام والنائب عن ائتلاف الكتل الكردستاني سامان فوزي عن نية لجنة الثقافة والإعلام بتوجيه الوزارات بنشر جميع الوثائق والعقود ونشاطات الوزارة على موقعها الالكتروني.

وقال فوزي "للمدى" إن لجنة الثقافة والإعلام سوف تعمل على توجيه الوزارات بنشر جميع الوثائق والنشاطات وحتى عقود البيع والشراء الخاصة بالوزارات على موقعها الالكتروني وهذا أول منهاج ستقوم به اللجنة للعمل بشفافية ومساعدة الوزارات بالتخلص من الفساد الإداري والمالي للوزارة".

وأضاف: "علينا أن ندعو إلى ثقافة الديمقراطية لان العراق ينقصه فهم الديمقراطية ومن ثم العمل بشفافية وضمان الوصول الحر للمعلومة وفي حال عدم استجابة الوزارات لهذه الشفافية فانه بالمعنى لديهم شيء يتخوفون من نشره وستحاسب الوزارة على ذلك".

فيما كشف المتحدث باسم الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي عن نية الوزارات العمل بشفافية ونشر جميع الوثائق والعقود على موقع الوزارة.

وقال الهنداوي "للمدى" إن الفترة القادمة ستشهد نشر جميع الوثائق والعقود على موقع الوزارة بشفافية"، معللا سبب عدم نشرها في الفترة السابقة "إن العراق كان ينقصه الكثير من التنظيم والترتيب لكن الفترة المقبلة ستكون أفضل".

وأشار إلى عدم وجود وثائق سرية إلا العقود والوثائق المتعلقة بقضايا الأمن يتم حجبها لكن غير ذلك سيتم نشره في مواقع الوزارات وفي جميع وسائل الإعلام".

من جانبه، علل رئيس مرصد الحريات الصحفية زياد العجيلي عدم نشر الوثائق في مواقع الوزارات هو الفساد الإداري والمالي في الوزارات. وقال العجيلي "للمدى" إن وزارات العالم لديها مواقع تنشر كل ما يخص الوزارة من وثائق وعقود لانها لا تمارس الفساد الإداري والمالي ولا تتخوف من شي ولتمكن المجتمع من الوصول للمعلومة الدقيقة ويكون رقيبا على تلك المؤسسات".

وأضاف أن بعض الموظفين يمارسون الفساد الإداري والمالي لذا ليس من صالحهم نشر الوثائق والعقود، مشيرا الى انه من الممكن ان نتخلص من الفساد في الوزارات وذلك بسن قانون حق الحصول على المعلومة وبالتالي سوف يتم نشر العقود والاستثمارات على المواقع الالكترونية ليكون المجتمع العراقي رقيباً على متابعة الأموال العراقية أين تصرف وأين تذهب ولا احد يستطيع بعد اليوم أن يقوم بفساد إداري ومالي.

□ التفاصيل ص٣

ثورات الشرق الأوسط كنست القاعدة

□ متابعة / المدى

رأى محللون سياسيون أن سقوط عدد من الأنظمة العربية في تظاهرات واحتجاجات شعبية لم يستخدم فيها العنف إلا دفاعا عن النفس، يضع تنظيم "القاعدة" أمام معضلة خصوصاً وانه لم يكن له أي دور في هذه الأحداث ما يطرح تساؤلات عما إذا كان التنظيم سيصبح غير ذي صلة أم انه سيستفيد من الفوضى بطريقة ما.

وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أمس انه طوال عقدين تقريباً، ندد قادة "القاعدة" بديكتاتوريات العالم العربي واتهموهم بالهرطقة أو بأنهم دمى في يد الغرب كما دعوا لسقوطهم، لكن شعوب المنطقة ثاروا الواحد تلو الآخر للإطاحة بقادتهم ولم يكن للقاعدة أي دور في ذلك. وبدا أن العملية السلمية كنست القاعدة من القاعدة، التي توارت عن الأنظار.

وأضافت أن الحركات المعارضة التي برزت فجأة وأثبتت قوتها ابتعدت عن عقيدتين رئيسيتين للقاعدة وهما العنف القاتل والأصولية الدينية، مضيفة أن المتظاهرين استخدموا العنف للدفاع عن النفس فقط واستخدموا الإسلام كفكرة وعانقوا الديمقراطية التي لا يريدها زعيم القاعدة أسامة بن لادن وأتباعه.

وتابعت انه بالنسبة إلى "القاعدة"، وربما للسياسات الأميركية التي بنيت حول التهديد الذي يخلقه، تشكل التظاهرات الديمقراطية، التي أثارت انتباه العالم، تقاطع طرق، يدعو إلى التساؤل هل سيصبح التنظيم "الإرهابي" غير ذي صلة..

□ التفاصيل ص٣

الافتتاحية

حول مفهوم الديمقراطية.. بين الشعب والسلطات

من العسكرتارية، إلى الدولة المدنية الديمقراطية

-٣-

بقلم / فخري كريم

إذا تجاوزنا الانقلابات العسكرية الظرفية، في كل من سورية والعراق في النصف الأول من القرن الماضي، فان انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، شكل فاتحة عصر الانقلابات العسكرية الوطنية في العالم العربي، وتسيدها كظاهرة سياسية سائدة.

فانقلاب يوليو (تموز)، الذي تحول بقرار سياسي إلى ثورة وطنية تحررية، والذي أرخ لمرحلة جديدة، لم يشكل بنموذجه، نمطا موصوفا، وأداة "عسكرية" للتحول السياسي والاجتماعي فحسب، بل وكرس "مفهوما قيمياً متكاملا لشكل الحكم الوطني"، وما ينبغي أن يكون عليه الحكم من نهج سياسي واجتماعي واقتصادي، كما أطره أيدلوجيا وتنظيمياً وثقافيا، وتبلور عبر سلسلة متكررة من "التجربة والخطأ" التي أصبحت هي الأخرى فلسفة للحكم.

ومن هذا "المعطف الانقلابي الوطني" ولد عالم عربي يقوده عسكريون ذوو مراتب وسطى، ينحدرون من الريف أو الأطراف، وتغلب عليهم، سيماء البرجوازية الصغيرة أو الملاكين الصغار.

لقد اعتُبرت الانقلابات العسكرية التي أنهت الأنظمة الملكية الجائرة، "هبة" و"نعمة"، بعد أن عجزت الأحزاب والحركات الوطنية عن إجراء أي تغيير في تركيبة تلك الأنظمة رغم نضالاتها وتضحياتها الكبيرة. بل أن بعضها بدا متواطئاً، تفسخ في مجرى مناوراته، وفقد مصداقيته.

وفي مثل هذا المناخ الذي ساد فيه التخلف والأمية ولم تتبلور فيه الطبقات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية، تمكن "الضباط الأحرار" من بسط نفوذهم كبديل وطني للإنقاذ وكصيغة للحكم تنشد تحقيق تحولات اجتماعية-اقتصادية من شأنها خلق طفرة نوعية في الريف السائد، وإنشاء قاعدة صناعية وطنية، تعيد الاعتبار للمواطن الفلاح والمواطن العامل كقاعدة للمواطنة الحرة المتساوية.

إن التكوين الضعيف للأحزاب والحركات الاجتماعية، وعدم نضوج تجربتها، ليس بمعزل عن أنماط الحكم الاستبدادية، ساعد على ترويض "المجتمع"، للقبول بالأنظمة التي جاءت بها الانقلابات العسكرية، بل وتبنتها حتى الأحزاب السياسية كأسلوب للتغيير لا بد منه وبالتالي للحكم أيضا.

لقد انطلقت جميع الانقلابات التي شكلت "العصر الجديد" في العالم العربي في إطار حركة التحرر الوطني، وهدفها المباشر الإطاحة بالأنظمة الرجعية الخاضعة للنفوذ والمصالح الامبريالية. وبتحقيقها لهذا الهدف، قدمت نفسها كممثل لإرادة الشعب ومعبر عن مصالحه في التحرر والتطور.

ولم تجد السلطات الناشئة عن هذه الانقلابات من وسيلة لتحقيق ذلك، كمرحلة انتقالية، سوى نشر ضباطها لقيادة الدولة بكل مرافقها الحيوية، "منطلقين" من الرغبة والنية الصادقة في "تهذيب" الحركة السياسية، و"تأهيل" المجتمع لتسليم السلطة إلى الشعب والعودة إلى الثكنات. لكن التهذيب، "والتأهيل" لم يكتملا، إذ دخلت المجتمعات العربية التي سادتها الحركات العسكرية، والقوى السياسية في صراعات مريرة مع الحكام الجدد للحفاظ أو لاستعادة بعض المكتسبات التي كانت تنعم بها في ظل الأنظمة البائدة، وللحيلولة دون قضم حرياتها والتجاوز على حقوقها، تحت واجهة توطيد النظام الوطني، والتصدي للتآمر عليه، ودرء المخاطر عنه.

وبدلاً من المرحلة الانتقالية التي امتدت، كان يتم وبوتائر متسارعة عنيفة، عسكرة المجتمعات العربية، ولتتحول السلطات الثورية إلى أنظمة توليتارية، اتخذت لها واجهات مدنية، كحزب أو اتحاد اشتراكي، أو جماهيرية، تطورت مع مرور السنين إلى حكم للحزب الواحد أو الطغمة الواحدة، أو العائلة والعشيرة.

إن أي وطني منصف لا يمكنه نكران وطنية جمال عبد الناصر وصدقيته في تحرير بلده من الاستعمار والتبعية، كذلك نواياه في تطوره وتقدمه. لكن هذا الإقرار، لا يلغي بأي شكل كان تأسيسه لنمط في الحكم، أدى إلى عسكرة الدول العربية التي سادتها الانقلابات العسكرية (الوطنية) وخلقت طغماً وأنظمة دكتاتورية، صادرت إرادة الشعب وبددت ثروات البلاد، وفككت نسيج المجتمع وأعادت إنتاج أكثر القيم والعادات تخلفاً، وانتهت إلى تكريس نمط جديد من الجمهوريات الاستبدادية الوراثية. يكفي إيراد نموذجي صدام حسين والقذافي، للتعبير عن هذا الموروث السياسي المدمر لعصر الانقلابات العسكرية "الوطنية".

وأيا كانت المآثر والمنجزات التي حققها عبد الناصر، فأن مآلها، وضعت العالم العربي وشعوب "الانقلابيين العسكريين" في مواجهة نتائج كارثية في جميع الميادين، حتى على صعيد شعارها القومي المقدس "تحرير فلسطين"، وما انتهت إليه من هزيمة، ما زلنا نعيش تداعياتها ونتائجها.

وإذا جردنا حصيلة ستة عقود منذ الانقلاب "الوطني" التأسيسي في مصر حتى الآن، لانتهينا إلى مأزق لا فكاك منه. فقد حصدت شعوبنا ثقافة مشوهة، تموه، الهزائم والإخفاقات والاستبداد، وتقدمها بصيغة أغنية وقصيدة ومقالة وضروب من الفن السيئ يمجدها، ويجعلها تفرداً وإعجازا وطنياً، وأحيانا "فلتة" وهكذا قدم "مبدعون" عرب صدام حسين والقذافي أمثالهما.

وإذا كان عبد الناصر في صعوده، يحفز على مثل هذا الخلق، فان وطنيته لم تمنعه من ابتكار شتى أساليب الردع ومصادرة الحريات وتكريس سلطة الفرد المطلقة، والتمهيد بذلك كله، لمرحلة نائبه أنور السادات وخليفته حسني مبارك.

لقد أنجزت تلك المرحلة، بجهد فكري وثقافي "خلاق" صيغة "الحكم الوطني" في مواجهة الديمقراطية التي قننت مفاهيمها لتعبر عن طبيعة ذلك الحكم، لكن مأثرتها التي تكرست في ما أعقبها من حكم أولاد الانقلابات العسكرية تجسدت في مفهوم "الوطني المستبد"، كتطوير للمستبد العادل الذي تمثل في أباطرة وملوك وأمراء، حيث تجاوز "وعاظ السلاطين" طغيانهم، مقابل التمجيد بمواقف في مواجهة عدو خارجي، أو انجازات عمرانية أو ما يماثلها، وإهمال تلويث مناخات الوطن بعذابات "العبيد" والرعايا مسلوبي الحياة.

إن نموذجاً كاملا لما أدت إليه سلسلة "التجربة والخطأ" في مصر، أثقلت كاهل شعبنا العراقي، وأغرقت وطننا بدماء مئات الآلاف منذ انقلاب ١٩٦٣ الفاشي، مرورا بالانقلابات الأخرى، وصولا إلى حكم الطاغية صدام حسين.

وربما ستنعم شعوبنا براحة البال، وهي تودع "مسخ الناصرية" - المخبول معمر القذافي، وعلي عبد الله صالح التلميذ السيئ لصدام حسين، وأشباه رجال آخرين، تتصاعد الدعوات من شعوبهم لعلها تنعم براحة البال هذه.

إن شعبنا العراقي الذي استنفد كل رصيد صبره على تحمل مظالم الدكتاتوريات المتعاقبة، لن يجد نفسه في حالة تراض ومساومة مع أي حكم لا يرضخ لإرادته الكاملة، فقد نفد صبره، وحان لمن يأتمر بأمره "ديمقراطياً" عبر صناديق الاقتراع، أن يدرك ذلك.

برحيل بن علي، ومبارك، وقرب رحيل العقيدين، وأشباه آخرين، نكون قد انتقلنا إلى نهاية حقبة "العسكرة الوطنية" لتنتهي معها الوطنية المجردة كتعويذة، دون أن تستند إلى نظام ديمقراطي في إطار دولة مدنية متحضرة يشعر معها المواطن بالكرامة وبحقوق طالما ديست بجزمات العسكر وبجشع الطغاة.